

الملاذات الضريبية الأمنة (التوزيع الجغرافية ، والأثار الاقتصادية)

م.م. اسراء كاطع فياض م.د. اسراء عبد فرحان م.د. رشا خالد شهيب
جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.43.2020.125.8>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2020/8/9

تاريخ أستلام البحث : 2020/3/15

المستخلص :

تعد الملاذات الضريبية من اهم المواضيع الحديثة التي اهتم بها الباحثون وذلك لأنها تستقطب رؤوس الأموال وتمنح المستثمرين مزايا متعددة بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية واسعة وانها لا تفرض ضرائب على رؤوس الأموال كما أن نظامها يعني من تأدية الضرائب على العائدات الناتجة من النشاط الاقتصادي كما يستمد البحث أهميته من خلال دراسة الملاذات الضريبية وأثارها الاقتصادية لحركة هروب رؤوس الأموال ، يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم الملاذات الضريبية وتوزيعها الجغرافي واثارها الاقتصادية واهم المعاملات التي تتعامل بها تلك الملاذات . اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في تحليل أدوات البحث من خلال بيان الآثار الناتجة عن هروب رؤوس الأموال إلى الخارج واستقرارها في الملاذات الضريبية الأمنة بحثاً على الأمان وكسب الأرباح والإعفاءات الضريبية . تم تقسيم البحث إلى خمسة مباحث رئيسية تضمنتها فقرات تطرقت إلى أسس وحيثيات الملاذات الضريبية وتوزيعها الجغرافي وأثارها الاقتصادية ونماذج عن تلك الملاذات توصل الباحث إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات من ضمنها :

1. تعد الملاذات الضريبية أماكن لتلقي رؤوس الأموال الهاربة من النظم الضريبية وذلك لأنها توفر الأمان والأرباح والإعفاءات الضريبية لتلك الأموال فضلاً عن السرية العالية في التعاملات التجارية و هناك اثار مباشرة وأخرى غير مباشرة لانتقال رؤوس الأموال نحو الخارج مما يؤثر سلباً على حركة النشاط الاقتصادي والاستثمارات المحلية ويعطل الكثير من مفاصل الاقتصاد الوطني .
2. ضرورة التعاون على المستوى الدولي من اجل مجابهة سياسات الملاذات الضريبية السلبية التي تدعو إلى جذب رؤوس الأموال من موطنها الأصلي بحثاً عن الأرباح . و إصلاح النظم الضريبية بما يتلائم مع مصلحة البلد من حيث تشجيع الاستثمارات المحلية وكسب رؤوس الأموال وإعطاء حوافز مادية ومعنوية للمستثمرين .



مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 125 / ايلول / 2020
الصفحات : 110-124

المقدمة :

كل دولة تصمم نظمها الضريبية، على نحو يتلائم مع ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، فينتج من ذلك قيام أنظمة ضريبية متنوعة ومتباينة لذا تقوم بعض الدول سعيًا وراء تحقيق مصالحها بوضع أنظمة ضريبية جاذبة تقوم على تقديم إعفاءات ومزايا ضريبية كبيرة للاستثمارات الأجنبية والشركات والمشاريع والأفراد ويطلق على مثل هذه الدول المناطق تسمية الملاذ الضريبي (Tax haven) أو الملجأ الضريبي وتسمى أيضاً الجنة الضريبية (Tax paradise) كما يطلق عليها أيضاً مصطلح الواحة الضريبية (Tax oasis) .

اذ توجد جزر يطلق عليها مصطلح (الأوف شور) و هي جزر الملاذ الضريبي، وتفسير كلمة (Off Shore) عموماً هي بعيداً عن الشاطئ بينما تعني في الترجمة الاقتصادية مؤسسة مالية خارجية، بحيث تكون عبارة عن مستودع آمن للأموال، ولا يتم فيها فرض ضرائب كتلك الموجودة في الدول الأخرى ولكن لم تبقى الملاذات مقتصرة على الجزر فقط، بل أصبحت متواجدة حتى في قلب العواصم الكبرى، مما نتج عنه تكوين خريطة عالمية معقدة لتلك المعاملات التجارية . والجدير بالذكر أن مناطق "الأوف شور" بدأ العمل بها منذ الحرب العالمية الأولى، عندما قامت الحكومات بزيادة الضرائب بشكل كبير من أجل تغطية نفقات الحروب، واستغلت سويسرا ذلك لإقرار قانون "السرية المصرفية" سنة 1934 و هو الأمر الذي جعل من انتهاك السرية البنكية جريمة جنائية يعاقب عليها القانون. وتستخدم الملاذات الضريبية كمبرر آمن للتستر على الأموال، بهدف حمايتها من الضرائب أو أية مستحقات أخرى، وتعد هذه الأماكن ملاذات آمنة لإيداع أموال الأثرياء أو تلك الناتجة عن الفساد والجريمة المنظمة؛ حيث تضمن سرية المودعين، ولا تخضع أموالهم لأي ضرائب لضرائب تُذكر أو نسبة قليلة منها .

مشكلة البحث :

تمثل الضرائب المصدر الرئيسي للإيرادات العامة في أغلب دول العالم لذلك تسعى حكومات تلك الدول إلى زيادة هذه الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب ألا أن الملاذات الضريبية الآمنة تشكل مصدر استقطاب لرؤوس الأموال باعتبارها مناطق خالية من الضرائب أو أنها تمنح إعفاءات ضريبية كبيرة لهذا تبرز مشكلة البحث من هروب رؤوس الأموال المحلية إلى تلك المناطق والتي تسمى الملاذات الضريبية الآمنة .

فرضية البحث :

أن تحقيق العدالة الضريبية ومحاولة تخفيف العبء الضريبي عن رؤوس الأموال المحلية هي من أهم الآليات المتبعة في كسب رؤوس الأموال والمحافظة عليها والاستفادة منها في الدورة الداخلية للثروة والدخل للاقتصاد الوطني وعدم هجرتها للخارج وتوفير البيئة الملائمة لكسب الأرباح .

أهمية البحث :

يستمد البحث أهميته من خلال الدور المهم للضرائب في إعادة توزيع الدخل والثروة ومن ثم تحسين مستوى الرفاهية الاقتصادية وكيفية إدارة المال العام من خلال إعطاء إعفاءات ضريبية لرؤوس الأموال وكيفية المحافظة عليها في نطاق الاقتصاد الوطني ومحاولة جذب رؤوس الأموال والاستفادة منها في الاستثمارات المحلية وتطوير المفاصل الرئيسية لهيكل الاقتصاد المحلي .

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي :-

- 1- التعرف على مفهوم الملاذات الضريبية الآمنة وتوزيعها الجغرافي في العالم .
- 2- ماهي أنواع وخصائص الملاذات الضريبية الآمنة .
- 3- لماذا يلجأ المستثمرون وأصحاب رؤوس الأموال إلى الملاذات الضريبية الآمنة .
- 4- أهم المعاملات التجارية في مناطق الملاذات الضريبية الآمنة .

منهجية البحث :

من خلال دراسة البحث اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي باعتماد على أداتين الوصف والتحليل من خلال عرض محتوى البحث المتعلق بكيفية هروب رؤوس الأموال نحو الخارج واستقرارها في الملاذات الضريبية الآمنة بحثاً على الأمان وكسب الأرباح والإعفاءات الضريبية وغيرها ومدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني وماهي الآليات المناسبة للحفاظ على رؤوس الأموال من الهروب نحو الخارج .

هيكلية البحث :

قسم البحث إلى خمسة مباحث الأول (مفهوم وأنواع الملاذات الضريبية الآمنة) تطرق إلى أصل مفهوم الملاذات الضريبية وتصنيفها حسب المعايير الدولية أما الثاني (خصائص ومميزات الملاذات الضريبية الآمنة) تطرق إلى أهم خصائص الملاذات الضريبية وماهي الموصفات المطلوبة في تلك الملاذات أما الثالث (التوزيع الجغرافي للملاذات الضريبية الآمنة) تطرقت إلى تقسيمات الملاذات الضريبية حسب المناطق والقارات ومعايير أخرى أما الرابع (البيات التهرب إلى الملاذات الضريبية الآمنة وأثارها الاقتصادية) تطرق إلى أهم الآليات المتبعة في تهريب رؤوس الأموال إلى الملاذات الضريبية وماهي الآثار المباشرة وغير المباشرة على كل من الدول المصدرة لرؤوس الأموال والدول المضيفة أما الخامس (بعض النماذج للملاذات الضريبية الآمنة) تطرق إلى بعض النماذج المهمة والتي تعتبر ملاذات ضريبية عالمية .

المبحث الأول : مفهوم وأنواع الملاذات الضريبية الآمنة

كانت بعض الجزر اليونانية في العصور الوسطى تستخدم كمستودعات بحرية من قبل التجار لتجنب (2%) من الضرائب التي تفرضها أثينا على السلع المستوردة، وفي عام 1721 كان تجار في المستعمرات الأمريكية يحركون تجارتهم إلى بعض المناطق في أمريكا اللاتينية لتجنب الضرائب . ومعظم الكتاب يشيرون إلى أن أول ملاذ ضريبي حقيقي هو «سويسرا»، وتليها مباشرة «ليختنشتاين»، وخلال القرن العشرين كانت البنوك السويسرية ملاذاً آمناً لرؤوس الأموال الهاربة من الاضطرابات الاجتماعية في (روسيا، وألمانيا، وأمريكا الجنوبية) ومناطق أخرى . خصوصاً في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، إذ فرضت العديد من الحكومات الأوروبية الضرائب للمساعدة في إعادة الإعمار بعد الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الأولى، إلا أن سويسرا بعد أن بقيت على الحياد خلال تلك الحرب تجنبت هذه التكاليف الإضافية الخاصة بإصلاح البنية التحتية، كذلك سُنّت عام 1934 قانون السرية الشهير، الذي جعل من انتهاك السرية المصرفية جريمة جنائية، وبالتالي كانت قادرة على الحفاظ على مستوى منخفض من الضرائب . وهناك ملاذات ضريبية كانت تشتهر بالازدهار، إلا أنها فشلت بعد ذلك، حيث تمتعت ببيروت سابقاً بسمعة الملاذ الضريبي الوحيد في الشرق الأوسط وليبيريا أيضاً تمتعت بسمعة جيدة كملاذ ضريبي لكن سلسلة من العنف الدموي والحروب الأهلية في عامي 1990 و 2000 ألحقت أضراراً بالغة فيها.⁽¹⁾

ويعود اصل مصطلح الملاذات الضريبية الآمنة إلى المصطلح الإنكليزي (Tax Haven) ويقصد به ذلك الإقليم أو الدولة التي تتعدى فيها معدلات الضريبة أو تنخفض فيها الضريبة إلى معدلات منخفضة جداً على خلاف ما معمول به في الدول الأخرى.⁽²⁾ وقد اطلق على هذا المصطلح عدة تسميات كالقوة الانجلوسكسوني يسميها الملاذ الضريبي (Tax Heaven) والفقهاء الاقتصادي الفرانكفوني يسميها الجناات الضريبية (Paradis Fiscaux) أو كما تدعى الواحة الضريبية (Oasis Fiscaux) أو العطلة الضريبية (Vacance Fiscaux).⁽³⁾ كما يمكن تعريف الملاذات الضريبية الآمنة بأنها (الدولة أو الإقليم والمنطقة التي تمنح المستثمرين سواء كانوا شركات أو أفراد مزايا متعددة بالإضافة إلى إعفاءات ضريبية واسعة وانها لا تفرض ضرائب على رؤوس الأموال . كما تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) الملاذات الضريبية بأنها (نظام يعفي من تأدية الضرائب أو نظام ضريبي متساهل إذ تفرض ضرائب بسيطة على العائدات المالية أو على العائدات الناتجة من النشاط الاقتصادي أو ينظر إليه كمكان يوفر لغير المقيمين إمكانية التهرب من دفع الضريبة).⁽⁴⁾ وتصنف الملاذات الضريبية الآمنة عادة إلى صنفين هما :-

أولاً :- الملاذات الضريبية العامة :- وهي الأكثر انتشاراً وهي إقليم ما أو دولة ذات تشريعات ضريبية واستثمارية جذابة وتطبق على الجميع وبشكل عام مثلاً (سويسرا) .

ثانياً :- الملاذات الضريبية الخاصة :- وهي عبارة عن دول أو أقاليم تمنح أنظمة ضريبية خاصة لأنواع محددة من الشركات مثل (لاكسبورغ) التي تقدم تعاملات ضريبياً خاصاً للشركات القابضة.⁽⁵⁾ ووفقاً لمعيار فرض الضرائب من عدمها يمكن التفريق بين عدة أنواع للملاذات الضريبية:⁽⁶⁾

1. ملاذات ضريبية لا تفرض أي ضرائب على الدخل أو الأرباح :- إذ تعفى الأرباح المحققة من صفقات أو معاملات تتم خارج إقليم الدولة، ومثال تلك الدول (هونغ كونغ - ليبيريا - ماليزيا - بنما).
2. ملاذات ضريبية تفرض الضرائب بمعدل مرتفع أو ثابت قليلاً :- إلا أنها قد تخفض ضرائبها بموجب معاهدات ضريبية تبرمها مع دول أخرى، ومن هذه الدول (سويسرا - جزر الأنتيل الهولندية).
3. ملاذات ضريبية تقدم مميزات ضريبية خاصة بالشركات القابضة أو شركات المناطق الحرة offshore :- ومثال تلك الملاذات (دول الكاريبي - هولندا - سنغافورة).
4. ملاذات ضريبية تعفى الموارد الأجنبية :- وهي التي لا تفرض ضرائب على الدخل التي تم الحصول عليها من مصادر أجنبية إذا كانت هذه المصادر لا تنطوي على أي نشاط محمي ومن هذه الدول (كوستاريكا ، وبنوغ كونغ ، سيشيل ، سنغافورة ، بنما).
5. ملاذات ضريبية تقدم إعفاءات ضريبية للصناعات التي من شأنها أن تزيد من حجم الصادرات :- ومثال تلك الملاذات (إيرلندا).
6. ملاذات ضريبية تقدم ميزات خاصة أخرى لبعض أنواع الشركات، لتحقيق غايات معينة :- ومثال هذه الملاذات (بربادوس - جامايكا).
7. وقد قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) عام 2009 بإصدار تقرير جذب أنظار العالم قسمت به الملاذات الضريبية إلى ثلاث مجموعات هي :-⁽⁷⁾
 - أ- المجموعة الأولى :- تستهدف تطبيق معيار الشفافية في تبادل المعلومات الضريبية والتي وكان عددها اثنا عشر معياراً وتدعى بـ (القائمة الرمادية) .
 - ب- المجموعة الثانية :- تعتبر مراكز مالية عالمية أكثر مما هي ملاذات ضريبية والتي أيضاً تعهدت بتطبيق مبدأ الشفافية في الأدلاء عن المعلومات وكان عددها ثمانية وتدعى بـ (القائمة الرمادية الداكنة) .

ج- المجموعة الثالثة :- وهي الدول أو الأقاليم التي لم تتعهد بتطبيق معايير الشفافية في إعلان عن المعلومات ويطلق عليها ب (القائمة السوداء) وبعدها تراجع هذه الدول عن مبدأ عدم تطبيق الشفافية وتم إلغاء القائمة السوداء وأصبحت قائمة واحدة تسمى (القائمة الرمادية) .⁽⁸⁾ ويمكن توضيح هذه الدول والمناطق من خلال الجدول (1) .

جدول (1)

الملاذات الضريبية الآمنة عام 2009

الدولة أو الإقليم	سنة التعهد	الدولة أو الإقليم	سنة التعهد	الدولة أو الإقليم	سنة التعهد
اندورا	2009	جزر فيرجن	2002	ليشتنشتاين	2009
انجويلا	2002	جزر كيمن	2002	جزر مارشال	2007
انتيجوا وبربودا	2002	جزر كوك	2002	موناكو	2009
أوديا	2002	دومينيكا	2002	مونتسرات	2002
الياهواما	2002	جبل طارق	2002	تادرو	2003
بليز	2002	ميرتيدا	2002	جزر الانتيل	2002
برمودا	2000	ليبيريا	2007	نيوي	2002
بنما	2002	ساموا	2002	النمسا	2009
سانت كيتش	2002	سان مارينو	2002	بلجيكا	2009
سانت لوسيا	2002	جزر تركس	2002	بروناي	2009
سانت قنتنت	2002	فانواتو	2003	شيلي	2009
جواتميلا	2009	سنغافورة	2009	البحرين	2001
لوكسمبورغ	2009	سويسرا	2009		

Source: OCDE .Rapport 2009 . [www.oecd.org\data oced 30\17 . 20\4\2009](http://www.oecd.org/dataoecd/30/17/2042009)

المبحث الثاني : خصائص ومميزات الملاذات الضريبية الآمنة

شهد موضوع التهرب الضريبي انتشاراً واسعاً وذلك بسبب العولمة التي اجتاحت كل دول العالم وافتتاح دول العالم على بعضها البعض وزيادة أنشطة الشركات العالمية خارج نطاقها الجغرافي إذ أن أغلب الشركات والمستثمرين يبحثون عن دول أو مناطق لها بعض المميزات كأن تكون ذات أرباح عالية أو ذات نظام ضريبي منخفض كذلك البحث على الأمن والاستقرار بالإضافة إلى المبدأ الأمان وسرية التعاملات . وقد حددت المنظمة الاقتصادية للتعاون والتنمية (OCED) أربعة معايير، إذا اجتمعت في بلد أو منطقة جغرافية صُنفت على أنها ملاذ ضريبي آمن، وهي:-⁽⁹⁾

أولاً :- نظام ضرائب ضئيلة أو غير موجودة أصلاً.

ثانياً :- غياب الشفافية في النظام المالي والتعاملات المصرفية والتجارية .

ثالثاً :- غياب تبادل المعلومات المالية مع البلدان الأخرى.

رابعاً :- استقطاب شركات إسمية ذات نشاطات وهمية.

وإن تسمية أي منطقة بالملاذات الضريبية لا يعني اقتصرها على بعض المزايا والإعفاءات الضريبية التي تمنحها للشركات المختلفة وإن كانت تلك هي الخاصية الأبرز في تلك الدول، إلا أنها ليست الوحيدة والكافية لخلق الملاذات الضريبية الآمنة بل هناك مجموعة المميزات والخصائص الأخرى تمتاز بها أيضاً لتصبح بيئة جاذبة للاستثمار. وأهم هذه الخصائص هي :-

1. **سعر ضريبي منخفض أو معدوم :-** أن ما يميز الملاذات الضريبية هو أنها تفرض سعر ضريبي

منخفض جداً وانها لا تفرض أي سعر فهي بذلك تضحي بإيراداتها الضريبية في سبيل تنمية إيراداتها في الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال .

2. **الاستقرار السياسي والاقتصادي :-** من أهم المميزات التي تمتاز بها الملاذات الضريبية هي تمتعها بقدر كبير من الاستقرار في كافة المجالات وأهما السياسية والاقتصادية إذ أن أغلب الشركات والمستثمرين ورؤوس الأموال لا تهتم فقط بالإعفاءات الضريبية بل تهتم بمبدأ الأمان والضمان لاستثماراتها .

3. **سرية التعاملات :-** ومن ضمن المميزات التي تختص بها الملاذات الضريبية هي سرية التعاملات المصرفية والتجارية فأما أن تكون محمية قانوناً مثل (سويسرا) أو أنها محمية بحكم الثقة بين طرفي التعامل فأغلب المستثمرين يرغبون التعامل مع مصارف وجهات تتمتع بكفاءة وسرية في الإفصاح عن المعلومات وفي بعض الأحيان يتم أبرام عقد بين طرفي التعامل يضمن سرية المعلومات .⁽¹⁰⁾ والشركات الأجنبية وبالنظر في التوزيع الجغرافي لاهم الملاذات الضريبية يمكن ملاحظة أنها غالباً ما تكون دولاً مجاورة للدول المتقدمة ، ويبدو ذلك بوضوح في القارتين الأمريكية والأوروبية .

4. **وجود وسائل اتصالات ومواصلات متطورة :** أن توفر وسائل النقل والاتصالات الحديثة تمثل السمة البارزة لمثل هذه الدول والأقاليم التي عادة ما تحوز شبكة متطورة وواسعة من المواصلات والاتصالات

- السلكية واللاسلكية ، كخطوط الطيران ووسائل النقل البحرية ، إذ تعد جزر الكايماء مثلاً واضحاً لذلك ، فهذه الوسائل من شأنها يوفر سهولة الاتصال والتوصل بين الملاذ الضريبي وبين الدول الأخرى .
5. **ضعف الرقابة على سوق الصرف :** أغلب الملاذات الضريبية حاولت تتطور وتقدم نفسها بصفتها مراكز مالية حرة (offshore) إذ تزاوّل في الأنشطة المالية والمصرفية وانشطة الشركات القابضة على نحو واسع وهي في سبيل ذلك تعتمد على الاقتراض والاقتراض الدوليين بالعملة غير الوطنية سواء كانت تلك الأنشطة المالية والشخصية لمستثمرين أفراد او شركات .
- وترتبط تلك المناطق المالية الحرة على نحو وثيق بأكبر وأبرز المراكز الاقتصادية الرئيسية في العالم مثل نيويورك وطوكيو وزيورخ .
6. **استقرار العملة الوطنية :** لعل أهم ما يميز الملاذات الضريبية استقرار عملتها الوطنية إضافة الى قوة هذه العملة تجاه العملات الأخرى ، وتعد قابلية العملة للتحويل الى عملات الرئيسية في العالم من أهم عناصر هذه الخاصية ، والسبب في ذلك أن الملاذات الضريبية بصورة رئيسة على الاستثمار الاجنبي مما يتطلب أن تتوافر لديها امكانية انتقال الاموال منها واليها ، والمستثمرين الاجانب وهذا يستلزم حتماً أن تكون عملة دولة الملاذ الضريبية المعنية قابلة للتحويل اهم واغوى واشهر العملات على الصعيد العالمي وهي :
- (الدولار الأمريكي والجنية الاسترليني والين الياباني واليوان الصيني ، وقد اضيف اليها منذ اواخر القرن الماضي اليورو عملة الاتحاد الاوربي) .
- وقد شرعت الشركات الدولية الى استغلال الملاذات الضريبية وذلك بهدف التهرب من تسديد الضرائب المرتفعة في بلدانها واللجوء الى بلدان ذات نظام ضريبي منخفض ووجود إعفاءات ضريبية كبيرة فضلاً عن سرية التعاملات وتوفر الأمن والأمان وقد لجأت تلك الشركات الى استغلال الملاذات الضريبية من خلال اتباع أسلوبين :- (13)
- أ- الأسلوب الأول :- لجوء الشركات الى نقل مقرها الرئيسي بشكل غير مباشر الى الملاذ الضريبي مع الإبقاء على أدارتها الفعلية وانشطتها الرئيسية في الدولة الأم ويدعى هذا الأسلوب الشركة الساترة فمثلاً شركة (سيمنز) الألمانية الرائدة في صناعة الأجهزة الإلكترونية استطاعت أن تخفض ضرائبها المدفوعة الى (100) مليون مارك الماني سنة 1995 عن طريق نقل مقرها الرئيسي خارج المانيا .
- ب- الأسلوب الثاني :- لجوء الشركة الأم لانشاء شركات وليدة تابعة لها في الملاذ الضريبي بهدف الاستفادة من المزايا والإعفاءات الضريبية حيث تقدم الشركة الأم نفقاتها الإنتاجية بأعلى مستوياتها ودفع ضرائب عالية في حين يحصل العكس للشركات الوليدة في الملاذ الضريبي إذ تكون نفقاتها اقل بسبب انخفاض ضرائبها .
- المبحث الثالث : التوزيع الجغرافي للملاذات الضريبية الأمنة**
- على الرغم من ظهور مفهوم الملاذات الضريبية على صعيد الاقتصاد الدولي في عقدي العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي، إلا أن فكرة ووظيفة الملاذات الضريبية ظهرت بشكلها الجديد بعد عام 2009 وقد قُدِّر إجمالي قيمة الأصول المحولة الى المراكز المالية الحرة والملاذات الضريبية بنحو (11) تريليون دولار أمريكي، عام 2016 أي ما يتجاوز ثلث الناتج المحلي الإجمالي العالمي. في حين لم يكن يتجاوز نصف هذا الرقم (5.1) تريليون دولار في عام 1997، وهذا دليل واضح على اتساع نطاق عمل هذه الملاذات يضم العالم أكثر من 80 منطقة أو إقليم للملاذات الضريبية، وتعددت تصنيفاتها إذ يمكننا أنذكر منها :- (14)
- أولاً :- التصنيف الأول** صنفها على أنها قسمت إلى أربعة مجموعات وهي :- (15)
1. منطقة الملاذات الأوروبية :-تضم (سويسرا ولوكسمبورج) التي سبقت الدول الأوروبية جميعاً في العمل منذ عام 1929، وتصنف بأنها من أكبر الملاذات الضريبية في العالم، و(هولندا) التي تُمثل أموال الأوف شور فيها نحو (18) تريليون دولار، وتضم تلك المنطقة (النمسا وبلجيكا)، والدول الماكرو أوروبية مثل (موناكو، وليشتنشتاين، وجزر مادير البرتغالية)
 2. منطقة الملاذات البريطانية :- تشمل (جرسي، وجورنزي، وأيل أوف مان) وكلها جُزر تابعة للتاج البريطاني، بجانب المناطق الواقعة عبر البحار، مثل (جزر كايمان، برمودا، فيرجين، الترك وكايكوس، جبل طارق) وتخضع جميعها لسيطرة بريطانية، ويقع في نطاق تلك المنطقة أيضاً (هونج كونج، وجزر البهاما، وجزر فانتواتو ، أيرلندا)
 3. منطقة الملاذات الأمريكية :-فهي **الأوف شور** الأمريكي، وله ثلاث مستويات :-
- أ- البنوك :- التي تقبل بشكل قانوني عائدات لبعض الجرائم، مثل: التعامل في الأملاك المسروقة طالما أن تلك الجرائم تم ارتكابها في الخارج،
- ب- بنوك الأقليات اللاتينية :-مثل بنوك ولاية فلوريدا، التي يربطها تاريخ طويل في إيواء أموال عصابات تجار المخدرات، التي غالباً ما ترتبط بشركات معقدة مع الملاذات الكاريبية البريطانية القريبة،
- ج- الجزر التابعة لأمريكا : مثل مارشال «كانت مستعمرة يابانية»، التي تُعتبر مكاناً رئيسياً لتسجيل السفن بالخارج، و«بنما» التي تُعتبر من أكبر مناطق غسيل الأموال في العالم.
4. أماكن هامشية غير مصنفة :- هي دول مثل (أوروغواي والصومال واليابون ودبي)، وهي لا يمكن تصنيفها ضمن المحاور السابقة، لكنها تلعب دوراً كبيراً في تسهيل عمل شركات الأوف شور.

الملاذات الضريبية الآمنة (التوزيع الجغرافية ، والآثار الاقتصادية)

ثانياً :- أما التصنيف الثاني، فكان عام 2009، وعملت عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ووضعت ثلاث قوائم وهي :- (16)

1. مناطق رمادية :- وتضم المراكز المالية التي تعهدت بالتقيد بالنظم المالية الجديدة دون تطبيقها، القائمة الرمادية» تضم 38 بلداً، ومقسمة إلى فئتين،
أ- الأولى: بلدان صنفها المنظمة عام 2000 على أنها ملاذات ضريبية آمنة، وهي: (سويسرا، وتشيلي، وأندورا، وأنغوييا أنتيغوا، وبربادا، وأوروبا، وباهاماس، والبحرين، وبليز، وبرمودا، وجزر العذاري الإنجليزية، وجزر كايمان، وجزر كوك، والدومينيكا، وجبل طارق، وغرينادا، وليبيريا، ولشتنشتاين، وجزر مارشال، وموناكو، ومونتسرات، وناورو، وجزر الأنتي الهولندية، ونوي، وسينت كيتس، وسينت لوسية، وسينت فينسان، وغرنادين، وساموا، وسان مارين، وجزر الترك، وكاكوس وفانواتو»
ب- الفئة الثانية: مراكز مالية أخرى (النمسا، وبلجيكا، وجواتيمالا، ولوكسمبورج، وسنغافورة)
 2. مناطق بيضاء :- وتشمل المراكز التي تتقيد بتلك النظم والقواعد . تشمل الدول المتعاونة التي وقعت 12 اتفاقاً تلزمها بالتقيد بمعايير الشفافية، وهم 39 دولة، وهم (الأرجنتين وأستراليا وباربيدوس وكندا والصين والتشيك والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وفرنزي والمجر وإيسلندا وإيرلندا وجزيرة مانس وإيطاليا واليابان وجيبوسيا وكوريا الجنوبية وجزر موريس والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال والسيشل وسلوفاكيا وجنوب أفريقيا وإسبانيا والسويد وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجزر العذاري) .
 3. مناطق سوداء :- وهي الدول الراضة للتعاون تضم (كوستاريكا، وإقليم لوبان التابع لماليزيا، والفلبين، وأوروغواي) إذ يوضح الجدول (2) دول الملاذات الضريبية طبق للموقع الجغرافي لعام 2015، ويشمل هذا الجدول (55) دولة ضمن القوائم المختلفة مرتبة حسب الموقع الجغرافي.
- هذه الملاذات الضريبية تميل إلى التركيز في مناطق معينة، مثل جزر الهند الغربية ومنطقة البحر الكاريبي وأوروبا ، ومواقع قريبة من البلدان المتقدمة الكبيرة وبالرغم من تصنيف الدول إلى ملاذات ضريبية فهي تتفاوت فيما بين داخل هذا التصنيف طبق للاتفاقيات تبادل المعلومات التي تعقدها هذه الدول ، أو تعيدها بالالتزام بتبادل المعلومات ويختلف هذا التصنيف من سنة إلى أخرى حسب مؤشرات الشفافية العالمي .

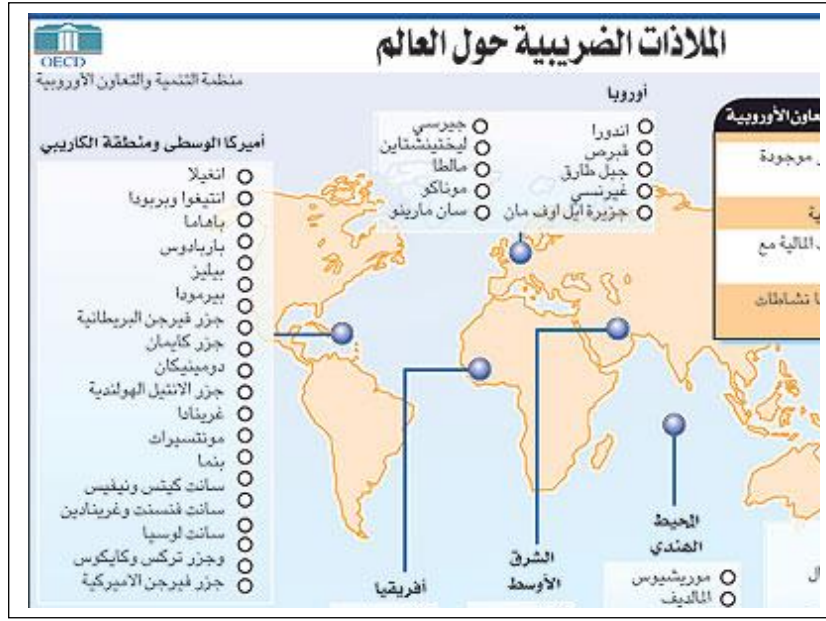
جدول (2)

الملاذات الضريبية حسب التقسيم الجغرافي في العالم عام 2015

المنطقة	الدول
الكاريبي وجزر الهند الغربية	أنجويلا ، أنتيغوا وباربودا ، أروبا ، البهاما ، بربادوس ، جزر فيرجن البريطانية ، جزر كايمان ، دومينيكا ، وغرينادا ، ومونتسرات ، وجزر الأنتيلا لولندية ، وسانت كيتس ونيفيس ، سانت لوسيا ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، جزر تركسوكايكوس ، جزر فيرجن الأمريكية .
أمريكا الوسطى	بمبزو وكوستاريكا وبنما .
سواحل شرق آسيا	هونغ كونغ ونغوماكا وسنغافورة
أوروبا والبحر الأبيض المتوسط	أندورا وجزر القنال الإنجليزية غيرنسي وجيرسي ، قبرص ، جبل طارق ، جزيرة مان ، إيرلندا ، ليختنشتاين ، لوكسمبورغ ، مالطا ، موناكو ، سان مارينو ، سويسرا . المحيط الهندي جزر المالديف وموريشيوس وسيشيل .
الشرق الأوسط	البحرين والأردن ولبنان .
شمال الأطلسي	برمودا .
المحيط الهادي وجنوب المحيط الهادي	جزر كوك ، جزر مارشال ، ساموا ، وناورو ، ونوي ، وتونغا ، فانواتو . غرب أفريقيا ليبيريا .
غرب أفريقيا	ليبيريا

- Jane G. G. (2015), "Tax Havens: International Tax Avoidance and Evasion", **Congressional Research Service**, R40623. P 4. At <https://www.fas.org/sgp/crs/misc/R40623.pdf>

ويمكن تقسيم الملاذات الضريبية في العالم حسب القارات في عام 2016 من خلال الشكل (1) .



الشكل (1)

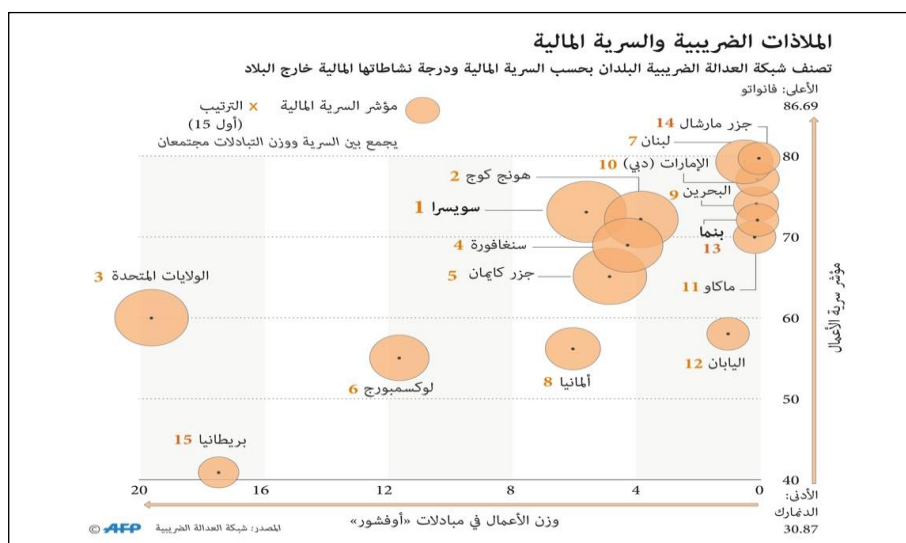
الملاذات الضريبية في العالم حسب القارات لعام 2016

المصدر :- منظمة التعاون والتنمية (OCED) . التقرير الاقتصادي . 2016

تتميز الملاذات الضريبية الآمنة بعدم شفافية نظامها المصرفي التي تحاول المحافظة على السرية الكاملة لحسابات زبائنها وترفض أي تعاون مع السلطات القضائية في الدول الأخرى، مما يجعلهم محميين من أي ملاحظات كما أنها تطبق مبدأ السرية التام فيما يتعلق بهوية الشركات المسجلة لديها وبمالياتها، ولا تتعاون مع أي جهة قضائية تطلب منها معلومات بهذا الخصوص وتُعرف هذه المناطق بسهولة وسرعة الإجراءات الإدارية الضرورية من أجل تسجيل الشركات على أراضيها، إذ تكون جميع الصفقات والتحويلات والقروض والإيداعات التي يقوم بها المستثمرون عن طريق بنوك تلك الدول طي الكتمان. وضماناً لهذه السرية يتم إبرام عقد بين البنك والعميل يلتزم بموجبه البنك بالحفاظ على سرية معاملات وحسابات العميل، وتترتب عليه مسؤولية مدنية في حال إخلاله بهذا الالتزام. في حين يقع على عاتق العميل إثبات عدم وفاء البنك بالتزامه. والأكثر من ذلك، أن بعض الدول، مثل سويسرا، كانت تفرض عقوبات جنائية على البنك الذي يخل بالتزامه بسرية صفقات وحسابات عملائه. ولكن بالمقابل فإن هذه السرية والبيئة الاقتصادية المتحررة، اللتين تتمتع بهما الملاذات الضريبية، تشكلان مناخاً مناسباً لتكاثر بعض الأنشطة المالية غير المشروعة، مثل غسيل الأموال والتهرب الضريبي اللذين يتكاثران في الملاذات الضريبية، مما يقود إلى الاقتناع السياسي والقانوني الكامل بوجود ارتباط وثيق بين هذه الأنشطة غير المشروعة وبين الملاذات الضريبية.

وإن شبكة العدالة الضريبية قدرت حجم الثروات الذاهبة إلى الملاذات الضريبية بنحو (32) تريليون دولار عام 2017 كما أُنقِر التقرير التجاري والتنمية لعام 2014، قدر إجمالي خسائر الدول النامية بسبب التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة خارج تلك البلدان، يتراوح بين (66 - 84) مليار دولار سنوياً، وذكر التقرير أن ما بين (8% - 15%) من صافي الثروة المالية للدول النامية يتم احتفاظ به في دول الملاذ الضريبي.

وفي تقرير لمنظمة العدالة الضريبية عام 2017 صنفت الملاذات الضريبية حول العالم بحسب السرية المالية في التعامل ودرجة نشاطها المالي إذا صنفت (سويسرا) بالمرتبة الأولى وجاءت (هونك كونغ) بالمرتبة الثانية والولايات المتحدة بالمرتبة الثالثة تليها كل من (سنغافورة ، جزر كايمان ، لوكسمبورغ ، لبنان ، ألمانيا ، البحرين ، الامارات ، ماكو ، الياباتن ، بنما ، جزر مارشال ، بريطانيا) . (17) ويمكن توضيح الملاذات الضريبية حسب سرية التعاملات من خلال الشكل (2) .



الشكل (2)

الملاذات الضريبية حسب السرية المالية لعام 2017

المصدر : تقرير منظمة العدالة الضريبية 2017 .

كما نشرت مجموعة بوسطن الاستشارية تقريرها السنوي حول الثروة العالمية، وقام خبراء المجموعة بتصنيف أكبر الملاذات الضريبية في العالم للعام 2017 . بالإضافة إلى الأموال التي تستغلها الملاذات الضريبية ومصادر تلك الأموال الإذ توجد أكثر النظم الضريبية المفضلة للأفراد والشركات في عدد قليل من الدول في العالم، وتستفيد من هذه الملاذات الشركات متعددة الجنسيات والأثرياء والمؤسسات المالية الكبيرة، التي تحتاج لإخفاء أموالها تجنباً لدفع ضرائب مرتفعة في بلدانها الأصلية. وفيما يلي أكبر الملاذات الضريبية في العالم للعام 2017. (18)

جدول (2)

أكبر الملاذات الضريبية في العالم لعام 2017

الترتيب	الملاذ الضريبي	أموال "الأوف شور"	وتيرة النمو السنوية ما بين 2012 – 2017	مصادر الأموال
1	سويسرا	2.3 تريليون دولار	3%	ألمانيا، فرنسا، السعودية
2	هونغ كونغ	1.1 تريليون دولار	10%	الصين، تايوان، اليابان
3	سنغافورة	0.9 تريليون دولار	11%	الصين، إندونيسيا، ماليزيا
4	الولايات المتحدة	0.7 تريليون دولار	5%	المكسيك، الصين، الأرجنتين
5	جزر الفثال الإنجليزي وجزيرة مان	0.5 تريليون دولار	2%	المملكة المتحدة، روسيا، الصين
6	الإمارات	0.5 تريليون دولار	4%	السعودية، العراق، إيران
7	لوكسمبورغ	0.3 تريليون دولار	2%	ألمانيا، فرنسا، المملكة المتحدة
8	المملكة المتحدة (بريطانيا)	0.3 تريليون دولار	2%	الصين، السعودية، روسيا
9	موناكو	0.2 تريليون دولار	1%	فرنسا، إيطاليا، المملكة المتحدة
10	البحرين	0.2 تريليون دولار	5%	السعودية، إيران، العراق

Source :Nikolaj Nielsen.Luxembourg not a tax haven, claims PM . magazine EUobserver . Luxembourg, 28. Jun 2017 <https://euobserver.com/justice/138368>

المبحث الرابع : اليات التهرب إلى الملاذات الضريبية الآمنة وأثارها الاقتصادية

تشجع الملاذات الضريبية إلى كسب رؤوس الأموال للأفراد والشركات الهاربة من المنظومات الضريبية لبلدانها الأصلية، وتسمح بتبييض الأموال المتدفقة عليها من كافة أرجاء العالم، كما يعتمد اقتصاد مناطق الملاذات الضريبية على القطاعين المالي والمصرفي فضلاً عن السياحة وقطاعات خدمية أخرى ويتم التهرب الضريبي إلى الملاذات الضريبية عن طريق:- (19)

1. إنشاء الشركات الوسيطة أو الساترة :- هذه الشركات لها دور كبير في عملية التهرب الضريبي الدولي والتي تلعب دور في الوساطة وفيتمركز رؤوس الأموال في الملاذات الضريبية الآمنة إذ أن هذه الشركات لها مرتكزات أساسية هي :-

- أ- يتم تأسيسها في بلد ذي معدل ضريبة منخفض أو لا تفرض أي ضرائب (ملاذ ضريبي) .
- ب- يتم السيطرة عليها من قبل أشخاص طبيعيين أو اعتباريين مقيمين في بلدات معدل ضريبة مرتفع.
- ج- يقوم التهرب الضريبي على أساس إدارة الإيرادات وتحويلها من الشركة الأم إلى الشركة الساترة، لأجل تمكين الشركة الأم من التهرب من الضرائب ذات السعر المرتفع المفروضة في دولة الأصل.
- د- تخفيض التكاليف العبء الضريبي في الدول ذات النظام الضريبي المرتفع إلى أقصى حد ممكن وزيادة التكاليف في الدول ذات النظام الضريبي المنخفض (الملاذ الضريبي) وهذا كله قبل توزيع الأرباح.
- هـ- لا تقوم الشركات في الملاذات الضريبية بتحويل الأرباح إلى الشركة الأم حتى لا تفرض عليها ضرائب مرتفعة، وإنما تعيد استثماره في نفس الملاذات الضريبية من أجل تلافي الضرائب المرتفعة .

2. آلية الأسعار القابلة للنقل والقابلة للتحويل :- وهذه الية أخرى يمكن أن يتم بواسطتها التهرب الضريبي الدولي وان سعر التحويل هو السعر الذي يمكن بواسطته نقل الأرباح بين فروع الشركة أو بين مركز الشركة الأم وفروعها إذ يمكن أن تتلاعب الشركة بهذا السعر وتتحكم بأرباحها في أي مكان توجد فيه الشركة ويتم التهرب الضريبي عن طريق أسعار التحويل من خلال :- (20)

أ- إذا قامت إحدى الشركات مثلاً الشركة الأم ببيع المدخلات إلى شركة تابعة لها أو إحدى فروعها فإنها لا تأخذ بنظر الاعتبار الأسعار الجارية في الأسواق وإنما تقوم الشركة في الخارج بتسجيل أسعار الصفقات نحو اعتباطي ولا تترك التلاعب بالأسعار لجهات أخرى .

ب- التلاعب في الوعاء الضريبي قبل توزيع الأرباح، سواء بالزيادة أو النقصان لتستفيد من التباين في الأنظمة الضريبية في الدول المختلفة، فمثلاً تزيد المادة الخاضعة للضريبة في (الملاذات الضريبية) والعكس تخفض الوعاء الضريبي في الدول ذات النظام الضريبي المرتفع .

ج- يتم إنشاء شركات وسيطة مهمتها الوساطة بين الشركة الأم وفروعها في بلدان أخرى مهمتها هي الاحتفاظ بالأرباح وذلك تلافياً لمعدلات الضريبة المرتفع في بلد الشركة الأم .

3. آلية المنشأة الثابتة :- وهي تعني قيام الشركة الأم بتأسيس شركة ثابتة لها في مناطق ذات نظام ضريبي معتدل أو منخفض من أجل التخفيف من الأعباء الضريبية في بلد الشركة الأم ذات النظام الضريبي المرتفع ومن عناصر هذه الشركة أن توجد لها (فرع ، مكتب ، مصنع . منجم ، مكان استخراج المواد الأولية ، موقع بناء الخ) ويتم التهرب الضريبي عن طريق المنشأة الثابتة من خلال :- (21)

أ- إنشاء شركة ثابتة في دول الملاذات الضريبية الآمنة تابعة للشركة الأم

ب- تقسيم وحدات المنشأة الثابتة إلى أقسام (خدمات ، توزيع ، تنسيق) وذلك من أجل توزيع الأرباح وتقليل الوعاء الضريبي ومن ثم تستطيع الشركة الأم تخفيف أعبائها الضريبية .

وهناك آثار مباشرة للملاذات الضريبية الآمنة وأخرى غير مباشرة على كل من البلدان المصدرة لرؤوس الأموال وكذلك على البلدان المضيفة إذ يمكن تقسيمها إلى ما يأتي :- (22)

1- الآثار الاقتصادية على البلد المصدر لرؤوس الأموال :- أكدت أغلب الدراسات على انه هناك آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة لهروب رؤوس الأموال على البلد الأم الذي يمتلك رؤوس الأموال ومنها :-

الآثار المباشرة :

أ- عدم المساواة في إعادة توزيع الدخل والثروة :- وذلك لان أصحاب الدخل المرتفعة يستطيعون نقل دخولهم إلى الملاذات الضريبية وبذلك يتجنبون الضرائب، بينما أصحابا لدخول المنخفضة ليس لديهم هذه القدرة وبذلك يزيد التفاوت في توزيع الدخل .

ب- انخفاض مستوى الاستثمار والذي بدوره يؤدي إلى ضعف في توليد الدخل .

ج- انخفاض قيمة العملة وذلك بسبب الاختلال بين الطلب والعرض على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي .

د- تراجع دور الضرائب أي الإيرادات العامة بسبب هروب رؤوس الأموال مما ينعكس بصورة مباشرة على الأنفاق العام وتراجع برامج التنمية الاقتصادية .

الآثار غير المباشرة :

- أ- ارتفاع أسعار السلع والخدمات وذلك لان الشركات والمصانع الكبيرة يمكنها التهرب من دفع الضرائب والانتقال إلى الملاذات الضريبية بينا الشركات والمصانع الصغيرة والمتوسطة لا يمكنها التنقل إلى هذه الملاذات مما يحملها أعباء ضريبية كبيرة مما ينعكس على أسعار السلع والخدمات التي تنتجها .
 - ب- تعميق الفجوة في الحقوق الاجتماعية وخاصة لذوي الدخل المحدودة وتعميق من التفاوت الكبير في الدخل والثروة .
 - ج- انخفاض الخدمات العامة بسبب هروب رؤوس الأموال نحو الخارج فيما يتعلق بخدمات البنى التحتية وسوق العمل .
 - د- الاختلال في ميزان المدفوعات وخاصة في حساب راس المال مما ينعكس سلباً على بقية المؤشرات الاقتصادية .
- 2- الآثار الاقتصادية على البلد المضيفة لرؤوس الأموال : هناك آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة تؤثر في وضع البلدان المصدرة لرؤوس الأموال .

الآثار المباشرة :-

- 1- جذب رؤوس الأموال واستغلالها في تنمية وتطوير البلدان المضيفة .
- 2- جذب الاستثمار الأجنبي من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- 3- تكامل الأسواق المالية لدى البلدان المضيفة .
- 4- تحسين قيمة العملة المحلية .

الآثار غير المباشرة :-

- 1- تحسين الواقع الخدمي والبنى التحتية في البلدان المضيفة .
- 2- خلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة .
- 3- تحسين وضع ميزان المدفوعات من خلال التدفقات النقدية .

المبحث الخامس : بعض النماذج للملاذات الضريبية الأمنة .

في ظل ارتفاع معدلات ضريبة على الدخل والأفراد والشركات ، نجد العديد من الأفراد والشركات يسعون إلى تخفيف هذا العبء والانتقال إلى "الملاذات الضريبية". من أجل السعي وراء ضريبة منخفضة في مثل هذه الأماكن هو أمر قانوني تماماً، اعتماداً على قوانين ولوائح الضرائب المحلية للأفراد والشركات. كانت سويسرا تصنف على أنها الدولة الأولى كملاذ ضريبي في العالم، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت هناك العديد من البلدان الأخرى بدائل أخرى للملاذ الضريبي خصوصاً عندما خضعت سويسرا لضغوط متزايدة لتخفيف قوانين السرية لديها. دول المصرفية الدولية ومواقع تأسيس الشركات الأخرى تشمل بليرز، سنغافورة، وجزر كايمان. ألا أننا يمكن أن نأخذ بعض نماذج الملاذات الضريبية الأمنة ومنها :-

أولاً :- سويسرا كملاذ ضريبي امن :

هي من بلدان وسط أوروبا. تحده ألمانيا من الشمال، فرنسا من الغرب، إيطاليا من الجنوب، النمسا وليختنشتاين من الشرق. تتبع سويسرا سياسة خارجية محايدة يعود تاريخها لعام 1515. تقع سويسرا في جنوبي أوروبا الوسطي، وتشغل أرضها قسماً من جبال الألب، وجبال جورا، ولموقعها أهميته فيوسط قارة أوروبا، حيث ممرات جبال الألب التي تربط بين العديد من الدول الأوروبية . تحتل سويسرا المرتبة الأولى في قائمة الدول التي تُصنّف كملاذات ضريبية آمنة، فهي إحدى الدول التي تضمن السرية التامة لعملائها فيما يخص الأصول المالية، إذ توفر البنوك إعفاءات ضريبية جزئية أحياناً وكاملة في أحيان أخرى للعملاء، ومنذ عام 1934، تُعرف البنوك السويسرية بسياسات حفظ خصوصية معلومات الزبائن، وقوانين تمنع البنوك من إعطاء أي معلومات عن حساب العميل. كم يصفها جيمس هنري، من شبكة العدالة الضريبية، بأنها الأب الروحي للملاذات الضريبية السرية في العالم، إن البنوك في سويسرا لديها ما يعادل 6.5 تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة، (51%) موجهة من الخارج، وهو ما يجعل سويسرا رائدة عالمية في إدارة الأصول عبر الحدود.(23) حيث جعلت سياسة الاستقرار الأمني والسياسي النقدي على المدى الطويل وبذلك أعتبرت سويسرا ملاذاً آمناً للمستثمرين ، وسعت لخلق اقتصاد يعتمد بشكل متزايد على للاستثمار الأجنبي. سويسرا واحدة من الدول التي لديها أعلى معدلات دخل للفرد في العالم مع انخفاض معدلات البطالة وميزانية متوازنة . قطاع الخدمات يلعب دور اقتصادي كبير في البلاد. على الرغم من مساحتها المحدودة وعدم توفرها على المواد الخام، فإن العديد من الشركات متعددة الجنسيات، تتخذ من سويسرا مقراً لها. وتبقى البلد معتمدة . قطاع الخدمات السويسري في غاية التطور والتقدم حيث هناك البنوك وشركات التأمين وسويسرا موطن لعدة شركات ضخمة متعددة الجنسيات. أكبر الشركات السويسرية من ناحية الإيرادات هي (جلينكور، جونفور، نستله، نوفارتيس، هوفمان لاروش، شركة أي بي بي، مجموعة ميركوريا الطاقة واديكو. يو بي اس إيه جي، زيوريخ للخدمات المالية، بنك كريدي سويس، باري كاليو، سويس ري، لافارج هولسيم، تتراباك ومجموعة سواتش).(24)

وفيما يتعلق بالحوافز الضريبية فهي تقتصر على صفر بالمائة من ضريبة الاستقطاع. كما أنها ترفض المشاركة في مبادرات متعددة الأطراف لمكافحة الفساد، علاوة على رفضها العمل بتبادل المعلومات والشفافية، مما يشير

إلى تطبيقها لعمليات تحويل الأرباح على نطاق واسع. تعمل سويسرا على تطبيق العمل بمنهج التبادلات التلقائية للمعلومات المصرفية ظلت سويسرا، على مدى عقود، تدافع عن مبدأ السرية المصرفية الذي يقوم عليه نظامها المصرفي القوي برمته. ولمزيد من التحصين، عملت في العام 1934 على إقرار "قدسية السرية المصرفية" في القانون الفدرالي للمصارف وصناديق الادخار. كما نصت في قانونها الجنائي، وتحديدًا في فصله 273، على أن انتهاك السرية المصرفية "جريمة ضد الدولة والأمن القومي". وهناك العديد من الأساليب التي تتبعها المصارف السويسرية من أجل المحافظة على خصوصية عملائها وهي :- (25)

- 1- ترميز الحسابات المصرفية من أجل إخفاء أسماء أصحابها مما يجعل من الصعب على أي أحد التعرف على معلومات العملاء وهذا جزء أساسي من القانوني المصرفي .
- 2- تعمل المصارف ضمن إطار شبكة الحسابات المصرفية (PBAN) التي تحمي الحسابات المصرفية وتمنع دخول أي أحد إلى هذه الحسابات .
- 3- تعتمد المصارف على نظام عزل الحسابات المصرفية عن بعضها البعض فمثلاً أحد العملاء يمتلك عدة حسابات مجموعة من المصارف أو الأفرع فلا يستطيع أي أحد حتى الموظفين من معرفة هذه الحسابات .

ثانياً : هونغ كونغ كملاذ ضريبي امن :-

تقع هونغ كونغ على ساحل الصين الجنوبي بالقرب من مصب نهر زهوزيانغ، وتبلغ مساحتها 1104 كيلو مترات مربعة. وتشكل المنطقة من شبه جزيرة تتصلب البر الصيني إضافة للنحو 240 جزيرة، وعاصمتها فيكتوريا حيث مركز الأنشطة المالية تعتبر هونغ كونغ من أهم مراكز المال والأعمال والسياحة في العالم وخاصة في آسيا بوصفها منطقة تجارية كما تشتهر بأبراجها العملاقة وناطحات سحابها الشاهقة، وبميناؤها الكبير. تعدّ هونغ كونغ واحدة من أولى المراكز المالية على مستوى العالم بوصفها ملاذاً ضريبياً آمناً ، ولذلك فإن اقتصادها هو اقتصاداً رأس ماليضخم يعتمد على الخدمات، ويتميز بأسعار الضرائب المنخفضة والتجارة الحرة. تستعمل في المدينة عملة دولار هونغ كونغ، وقد وصف ميلتون فريدمان مرة هونغ كونغ بأنها أعظم تجربة في اقتصاد عدم التدخل لرأس المال، إلا أن حكومة المدينة سُنّت منذ ذلك الحين نظاماً وقوانين عدة على الأعمال التجارية، منها الحد الأدنى للأجور لا زال اقتصاد هونغ كونغ اقتصاداً رأس مالي كبير التطور، إذ يُصنّف حسب مؤشر الحرية الاقتصادية على أنه أكثر الاقتصادات حرية في العالم بأسره .

مدينة هونغ كونغ هي مركز تجاري ومالي مهم، يضمُّ أحد أعلى كثافات مقار الشركات التجارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهي تشتهر بكونها واحدة من النور الآسيوية الأربعة لتطورها ونموها السريع منذ ستينيات وحتى تسعينيات القرن العشرين. تعد بورصة هونغ كونغ سوق الأوراق المالية السابعة في العالم حسب حجم المبادلات التجارية، إذ بلغ رأس مال سوقها (2,3) ترليون دولار أمريكي في عام 2009. تمكّنت هونغ كونغ - حتى قبل نقل ملكيتها إلى الصين عام 1997 - من تأسيس علاقات استثمارات وتجارة نشطة مع جمهورية الصين الشعبية، مما يجعلها الآن بوابة للاستثمارات التي تدخل إلى بر الصين الرئيسي. كان هناك في عام 2007 ما يصل إلى (3.46) مليون موظف بدوام كامل في هونغ كونغ، ممّا يجعل معدل البطالة فيها 4.1% في السنة الرابعة على التوالي من الانخفاض المستمر يسيطر قطاع الخدمات على اقتصاد المدينة، حيث يمثل نسبة 90% من الناتج المحلي الإجمالي، وأما الصناعة فتمثّل (9%). بلغ معدل التضخم في عام 2007 قدر (2,5%) أهم الأسواق التي تصدر إليها هونغ كونغ هي بر الصين الرئيسي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. (26)

لا تعتمد هونغ كونغ على نظام المصارف المركزية السائد في معظم دول العالم، فعندما يتأثر الاقتصاد بعوامل تزعزع استقرار الأسواق المالية، فإن السلطة النقدية تعمل بمثابة المصرف المركزي الفعلي والتي تقع على عاتقها إعادة الاقتصاد إلى مساره الصحيح. في حين يتم إصدار الدولار المحلي، العملة الوطنية للبلاد التي جرى تثبيت سعر صرفها بالدولار الأميركي بدءاً من عام 1982، من خلال ثلاثة مصارف تجارية كبرى، وكل مصرف من مصارفها العاملة، يحدد أسعار الفائدة بهدف ضمان خضوعها لقوى السوق. وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية، تمتلك هونغ كونغ أعلى درجة من الحرية الاقتصادية في العالم، وذلك منذ إنشاء المؤشر في عام 1995 وإلى يومنا هذا، حيث لا يخضع اقتصادها لأي تدخل من الدولة، ويعتمد بشكل كبير على التجارة والتمويل الدوليين. في الواقع، تمتلك هونغ كونغ نقاط قوة اقتصادية عديدة، منها نظام مصرفي سليم خال تقريباً من الديون، ونظام قانوني متين، واحتياطات وفيرة من النقد الأجنبي، وتدابير صارمة لمكافحة الفساد، وعلاقات وثيقة مع جيرانها، لا سيما الصين. وعلى الرغم من انكماش اقتصادها، خلال العامين الأخيرين، إلا أن نقاط القوة، هذه، ساعدت الدولة في سرعة استجابتها للظروف المتغيرة، فبات لديها معايير توظيف على مستوى عالٍ من الكفاءة والنزاهة، ومستويات ضريبية على الدخل والشركات تعتبر الأدنى عالمياً، فضلاً عن مالية عامة وفيرة ومستدامة. وتعتبر سوق هونغ كونغ للأوراق المالية، وهي خامس أكبر سوق مالية في العالم من حيث القيمة السوقية التي تبلغ حوالي 2.8 تريليون دولار، مقصداً مفضلاً للشركات والمؤسسات الدولية الساعية إلى تأسيس شركاتها، وإدراج أسهمها في هذا السوق لما تتمتع به من حداثة، وارتباط وثيق مع أسواق

رأس المال في العالم، وتطور الأنظمة التشريعية المعمول بها، إضافة إلى توفر العديد من الأدوات الاستثمارية المالية والمماثلة لنظيرتها في أسواق لندن ونيويورك⁽²⁷⁾

وبحلول أواخر القرن المنصرم، أصبحت هونغ كونغ تمتلك سابع أكبر ميناء في العالم، والمرتبة الثانية بعد نيويورك وروتردام من حيث إجمالي المعاملات التجارية إذ يعتبر مجموع معاملات "كواي تشونغ" الأكبر في آسيا في حين أن شركات الشحن في هونغ كونغ تأتي في المرتبة الثانية في العالم، بعد اليونان، من حيث حجم حمولة الحاويات.

ونتيجة للسياسة الضريبية المنخفضة، تتحصل هونغ كونغ على أغلب عائداتها من خلال بيع وفرض الضرائب على الأراضي، وجذبها رؤوس أموال العديد من الشركات العالمية، والتي تستفيد منها في التمويل العام، ساعدها في ذلك امتلاكها بيئة أعمال تعتبر الأكثر جاذبية في شرق آسيا من حيث إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. نتيجة لذلك، أصبحت هونغ كونغ ثالث أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم التي، من خلال إيرادات الاستثمار الضخمة، تمكنت من شق الطرق وبناء المدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق وخدمات البنية التحتية العامة⁽²⁸⁾

ثالثاً : سنغافورة كملاذ ضريبي امن :-

هي جمهورية تقع على جزيرة في جنوب شرقي آسيا، عند الطرف الجنوبي من شبه جزيرة ملايو، ويفصلها عن ماليزيا مضيق جو هوروعن جزر رياوالاندونيسية مضيق سنغافورة. وتعتبر سنغافورة رابع أهم مركز مالي في العالم ومدينة عالمية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد العالمي. ويعد مرفأ سنغافورة خامس مرفأ في العالم من ناحية النشاط الاقتصادي وتعتبر سنغافورة ثالث دولة في العالم من ناحية الكثافة السكانية بعد ماكاو وموناكو بعد الانفجار الديموغرافي الذي شهدته من 1985 إلى 2001 ميلادي . بحسب مؤشرها للعولمة قبل الاستقلال في عام 1969، كان الناتج المحلي الإجمالي هو 511 دولاراً، وكان يعتبر ثالث أعلى ناتج في آسيا الشرقية في ذلك الزمن . وبعد الاستقلال، وفي مؤشر جودة الحياة التي تنشره "وحدة الاستخبارات الاقتصادية" في مجلة "الايكونوميست"، حصلت سنغافورة على الدرجة الأولى في آسيا والمرتبة الحادية عشرة على مستوى العالم⁽²⁹⁾

في عام 1965 قررت ماليزيا التخلي عن سنغافورة التي كانت حينها جزءاً منها موجهةً صفعة للبلد الصغير و الفقير ومحدود الموارد وخصوصاً المياه، حيث كانت ماليزيا تشكل المصدر الوحيد للمياه للسنغافوريين، وانتشرت المظاهرات و الجرائم و أصبحت سنغافورة واحدة من بقع الخطر في العالم الا انها اصبحا اليوم احد أغنى دول العالم على الاطلاق (في المرتبة الثالثة عالمياً) ويعتبر دخل الفرد السنغافوري احد اعلى الدخل في العالم و تتمتع بمرتبة مرموقة عالمياً في مستوى المعيشة،الاقتصاد، يبلغ دخل الفرد من الناتج الوطني الإجمالي سنوياً حوالي (17,598) دولار أمريكي .ويعد دخل الفرد السنوي من أعلى المعدلات في آسيا . ويتمتع الناس في سنغافورة بمستوى مرتفع من المعيشة، والرعاية الاجتماعية. يُعدّ معدل البطالة في سنغافورة منخفضاً إذ يبلغ حوالي (2%). ويعمل حوالي (28%) من القوة العاملة في التصنيع، و23% في التجارة، و(22%) في خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، و(10%) في النقل والتخزين والاتصالات .

تلعب الشركات الحكومية دوراً أساسياً في اقتصاد سنغافورة .صندوق الثروة السيادية تماسك القابضة تحمل غالبية الأسهم في كبرى الشركات الوطنية السنغافورية، مثل الخطوط الجوية السنغافورية، سينغتل، إس تي الهندسية وميدياكورب .الاقتصاد السنغافوري هو ممول رئيسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم. كما تستفيد سنغافورة من التدفق الداخلي لصندوق النقد الدولي من المستثمرين والمؤسسات العالمية نظراً لمناخها الاستثماري الجذاب وبيئتها السياسية المستقرة .⁽³⁰⁾

قد أدت سياسة الاستثمار الحكيمة وتشجيع الصناعات المختلفة والخدمات إلى أن أصبحت سنغافورة من أهم الدول اقتصادياً، حيث تطور مرفأ سنغافورة إلى خامس مرفأ في العالم بسبب أهمية وفاعلية نشاطه الاقتصادي. كما كانت أسرع دولة في تخطي الأزمة الاقتصادية العالمية ووصل الانتعاش الاقتصادي بها إلى 17.9%. وقد أرجع مؤسس النهضة السنغافورية الحديثة "لي كوان يو" أسباب تلك المعجزة إلى عدة أمور، أهمها "سياسة الاستثمار الحكيمة وتشجيع الصناعات المختلفة والخدمات". بدأ كوان مشروع الإصلاح بترسيخ مبادئ المجتمع الواحد المتحد، (31)

لقد اهتمت سنغافورة بقيام صناعات تسمح للمواطنين بالاستثمار، وأرسلت أبناءها إلى الدول الصناعية المتقدمة ثم العودة إلى الوطن والعمل على تأسيس أعمال صناعية وطنية. وكان الهدف أن يتعلموا كيفية استثمار الاحتياطي من البترول وكيفية إدارة الموارد البشرية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الفوائد. وتتبني سنغافورة وتنفذ بقوة نظم التجارة الحرة والانفتاح الاقتصادي والشفافية. وأدى ذلك إلى نجاحها في إنشاء مركز مالي ومصرفي عالمي يعد الأول في آسيا، وتسعى سنغافورة إلى توظيف نجاحها في إنشاء مركز مالي عالمي وجذب المصارف العالمية العريقة، في جذب الصناعة المصرفية. (32)

ومن بين الأسباب نجاح سنغافورة كملاذ ضريبي امن هي :- (33)

- 1- موقعها الاستراتيجي ومينائها الطبيعي كانا من العوامل التي ساعدت في ذلك هي تقع عند مصب مضيق ملقا الذي تمر من خلاله 40% من تجارة العالم البحرية. وهي كانت مركزا تجاريا هاما في القرن الرابع عشر ومرة أخرى في القرن التاسع عشر حينما قام الدبلوماسي البريطاني (السير ستامفورد رافلز) بتأسيس المدينة الحديثة.
- 2- الإصلاحات الاقتصادية التي قام بها (لي كوان يو) في ظل حكمه وقد حقق نجاحات اقتصادية كبيرة مثل اصلاح السياسة المالية ونضمها الضريبية والسياسة النقدية وغيرها وحاليا تُعتبر سنغافورة احدى اعظم دول العالم ديناميكياً
- 3- استقطاب الاستثمار الاجنبي وحرية التجارة وجذب الشركات متعددة الجنسية اذ وجدت هذ الشركات في سنغافورة مركزا طبيعيا جاذبا من ناحية الازياح والامان .
- 4- القيام بحملة كبيرة ضد الفساد المالي والاداري في عهد (ليكوانيو) حيث كانت سنغافورة بانتظام تصدر استطلاعات الرأي حولة سهولة ممارسة الاعمال الادارية والتجارية وغيرها .

الاستنتاجات والتوصيات .

الاستنتاجات :

- 1- تعد الملاذات الضريبية أماكن لتلقي رؤوس الأموال الهاربة من النظم الضريبية وذلك لأنها توفر الأمان والأرباح والإعفاءات الضريبية لتلك الأموال فضلاً عن السرية العالية في التعاملات التجارية
- 2- هناك آثار مباشرة وأخرى غير مباشرة لانتقال رؤوس الأموال نحو الخارج مما يؤثر سلباً على حركة النشاط الاقتصادي والاستثمارات المحلية ويعطل الكثير من مفاصل الاقتصاد الوطني .
- 3- تنحصر الملاذات الضريبية في الدول المتقدمة التي تتسم بنظمها الضريبية المتطورة والتي تتعامل بنظم مصرفية حديثة تؤمن لزيائنها السرية التامة على المستوى الدولي بحيث تغطي اغلب دول العالم .
- 4- تعد (سويسرا ، سنغافورة ، هونغ كونغ) من النماذج المهمة للملاذات الضريبية على مستوى العالم لانها تتميز بنظم ضريبية منضبطة وتعاملات مصرفية رصينة وذات سرية عالية تؤمن جميع تعاملات زبائنها .

التوصيات :

- 1- ضرورة التعاون على المستوى الدولي من اجل مجابهة سياسات الملاذات الضريبية السلبية التي تدعو إلى جذب رؤوس الأموال من موطنها الأصلي بحثاً عن الأرباح .
- 2- إصلاح النظم الضريبية بما يتلائم مع مصلحة البلد من حيث تشجيع الاستثمارات المحلية وكسب رؤوس الأموال وإعطاء حوافز مادية ومعنوية للمستثمرين .
- 3- تشديد الرقابة والمتابعة القانونية على المعاملات التجارية المشبوهة للمحافظة على رؤوس الأموال وتبادل المعلومات الضريبية والمصرفية على نطاق محلي وعالمي.
- 4- ضرورة إصلاح التشريعات الضريبية وإعادة هيكلة الإدارات الضريبية وخصوصاً في البلدان النامية وبذل جهود كبيرة لمواكبة التطورات الحاصلة في هيكل النظم الضريبية على النطاق الدولي .

المصادر :

- 1- David Cameron's Panama Papers Show How Little Offshore Tax Dodging Is Going On". 2016. P4
- 2- Bernard castagnede . precte de fiscalite international . 2edition paris . 2009 . p112
- 3- محمد خالد المهاني . التهرب الضريبي وأساليب مكافحته . المنظمة العربية للتنمية الإدارية . القاهرة . مصر . 2010 . ص114
- 4- جاد خليفة . الملاذات الضريبية بين الرفض والتبني . مجلة بحوث اقتصادية عربية . العدد(52) . الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية . القاهرة . مصر . 2010 . ص113
- 5- فريد باسعيد والحاج . دور الضريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية مع دراسة البعد الدولي للإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992-2004) . رسالة ماجستير . كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير . جامعة الجزائر . 2004 . ص87

- 6- Richard A.GORDON, Tax Havens and Their Use by United States Taxpayers, an overview, (the Minerva Group, Inc, 2002). p23.
- 7- منظمة التعاون والتنمية (OCED) التقرير الاقتصادي . 2014 . ص46
- 8- Jane G. G. "Tax Havens: International Tax Avoidance and Evasion", **Congressional Research Service**, R40623 . 2015. P 4.
<https://www.fas.org/sgp/crs/misc/R40623.pdf>
- 9-Gilles cares Rapport information depose application de article regalement commission des finances de economic general at controlee BudgetAir application mesures fiscals . p55
- 10- سوزي عدلي ناشر . ظاهرة التهرب الضريبي واثارها على اقتصاديات الدول النامية . دار المطبوعات الجامعية . الاسكندرية . مصر . 2011 . ص13
- 11- فريد باسعيد والحاج . دور الضريبة في العلاقات الاقتصادية الدولية مع دراسة البعد الدولي للإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة (1992- 2004) . مصدر سابق . ص88
- 12- JAMES R. HINES.R, Do Tax Havens Flourish? (NBER, Working Papers 10936, (November 2004 .p13
- 13- عباس عدنان علي . فخ العولمة الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية . مجلة عالم المعرفة . العدد(238) الكويت . 2013 . ص354-351
- 14- سمير سعيفان. الجنات الضريبية... بمناسبة "أوراق بنما . ك . المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. جامعة حلب . سوريا . 2016 . ص5
- 15- Richard A.GORDON, Tax Havens and Their Use by United States Taxpayers, an overview, (the Minerva Group, Inc, 2002).p23
- 16- Charlie CRAY & Lee DRUTMAN, How Corporations are Using Tax Offshore Havens to Avoid Playing Taxes, A Citizen works briefing paper, (2003).p26
- 17- منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD تحت عنوان "سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التنمية من المنظورين الوطني والدولي". 2017 . ص13
- 18- Nikolaj Nielsen Luxembourg not a tax haven, claims PM . magazine EUobserver . Luxembourg, 28. Jun 2017 <https://euobserver.com/justice/138368>
- 19- Jean pierre Brard, Rapport d'information sur la lutte contre la fraude et l'évasion fiscale, Assemblée Nationale, Avril 2008, p55
- 20- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي- نظريات وسياسات-، دار الميسرة، الطبعة الأولى، 2007 ، ص 2
- 21- جميل عبد الرحمن، صابوني ، التهرب الضريبي الدولي للشركات عابرة القوميات- دراسة . مقارنة- ، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2005 ، ص 254
- Cathy, Pasolini Fedida, Evasion Fiscal International, op, cit, p422-
- 23-Clive H. Church . The Politics and Government of Switzerland. Palgrave Macmillan. 2004 ,P4
- 24-Regina Wecker, "Frauenlohnarbeit - Statistik und Wirklichkeit in der Schweiz an der Wende zum 20," *Jahrhundert Schweizerische Zeitschrift für Geschichte* (1984) p 346-356.
- 25- Chaikin David. Policy and Fiscal Effects of Swiss Bank Secrecy . Revenue Law Journal ,Volume 15 ,Issue 1. 2005 .P5
- 26- مجلة الجزيرة . جزيرة هونغ كونغ . الدوحة . 2015 متاح على الموقع التالي :
<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/citiesandregions>
- 27- Hong Kong ranked world's freest economy for 18th consecutive ". Government of Hong Kong. 12 January 2012.
- 28- Preston Peter Wallace, Haacke Jürgen (2003). *Contemporary China: The Dynamics of Change at the Start of the New Millennium*. Psychology Press.p107 . ISBN 978-0-7007-1637-1
- 29- تقرير الأمم المتحدة للسكان - دائرة السكان والشؤون الاجتماعية - قسم السكان. 2017
- 30- كريغ مورفي، . برنامج الأمم المتحدة للتطوير: "هي طريق أحسن؟". 2016 . جامعة كمبودج. ص. 101، ISBN9780521864695
- 31- hermesauto (14 February 2018). "Singapore economy expanded 3.6% in 2017; slower growth expected this year".
- 32-"Singapore - WTO Statistics Database". World Trade Organization. Retrieved 1 March 2017. Retrieved .
- 33- "Net international investment position as at Q1 2015". Department Of Statistics Singapore,. 2015. Retrieved 16 September 2015

Safe tax havens (geographical distribution, and economic impacts)

Abstract

Tax havens are one of the most important modern subjects interested researchers because they attract capital and give investors advantages in addition to extensive tax breaks and they are not taxed as capital to its tax exempt from carrying on revenue from the activity Economic research derives its significance by examining tax havens and the economic effects of the movement of capital flight, research aims to highlight the concept of tax havens and their geographical distribution and the economic effects of the most important transactions dealing with those havens. Int adopted on deductive method in analyzing the search tools by the effects of capital flight abroad and secure stability in tax havens in search of safety and earn profits and tax breaks. Search is divided into five major investigations in the paragraphs referring to foundations and rationale for tax havens and their geographical distribution and economic effects and models about these researcher found havens of conclusions and recommendations, including

1. tax havens places to receive flight capital tax regimes because they provide security and profits and tax breaks for those funds as well as the high secrecy in business dealings and there are indirect effects of capital mobility abroad affecting Adversely affect the movement of economic activity and investment and disrupts a lot of joints of the national economy.

2. the need for cooperation at the international level to counter the negative tax havens policies that call for attracting capital from its original Habitat in search of profits. And reform of the tax systems in line with the interest of the country in terms of encouraging local investments and gain capital and giving material and moral incentives for investors.

.....
.....
.....